بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص الخطة

## تغطى خطة وزارة الصناعة للعام 2004م محاور اهمها :-

- تهيئة المناخ للإرتقاء بفروع الصناعات التحويلية لتحقيق النهضة الصناعية لرفع مستوى المعيشة والمساهمة فى استقرار المجتمع.
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بتوفير وتبادل المعلومات الصناعية.
- الأندماج فى السوق العالمى والاقليمى.
- تكملة مشروع المسح الصناعى.
- تكملة مشروع الخريطة الأستثمارية الصناعية.
- إعداد دراسات تشخيصية لفروع الصناعة التحويلية.
- إعداد دراسات جدوى لمشروعات صناعية استراتيجية.
- تنشيط وتفعيل المشروعات المشتركة مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والأقليمية.
- الاستمرار فى تحسين اوضاع العاملين وتهيئة بيئة العمل.
- تكملة ربط الوزارة ووحداتها بشبكة ونظم معلومات حديثة والبدء فى ربط ولايات الثقل الصناعى.

## جاءت الخطة فى خمسة فصول على النحو الاتى :-

### الفصل الأول :

جاء الفصل الاول كمدخل للخطة ويحتوى على مقدمة مختصرة حول أهمية الصناعة ودورها فى التقدم الإقتصادى والأجتماعى. ويتناول الفصل السياسات الصناعية للفترة من 2002-2007م، ويتم فيه استعراض للموجهات العامة التى اعتمد عليها فى إعداد الخطة ، كما اشتمل هذا الفصل الأهداف الاستراتيجية والعامة والكمية التى تهدف لتحقيقها .

### الفصل الثانى :

يقدم الفصل الثانى تفصيلاً للانشطة والمشروعات التى سوف يتم تنفيذها خلال عام 2004م برئاسة الوزارة. حيث تمثلت هذه الأنشطة والمشروعات فى أستكمال نظم المعلومات وقواعد البيانات وشبكة المعلومات للوزارة والبدء فى ربطها بولايات الثقل الصناعى ومركز البحوث والاستشارات الصناعية

بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص الخطة

## تغطى خطة وزارة الصناعة للعام 2004م محاور اهمها :-

- تهيئة المناخ للإرتقاء بفروع الصناعات التحويلية لتحقيق النهضة الصناعية لرفع مستوى المعيشة والمساهمة فى استقرار المجتمع.
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بتوفير وتبادل المعلومات الصناعية.
- الأندماج فى السوق العالمى والاقليمى.
- تكملة مشروع المسح الصناعى.
- تكملة مشروع الخريطة الأستثمارية الصناعية.
- إعداد دراسات تشخيصية لفروع الصناعة التحويلية.
- إعداد دراسات جدوى لمشروعات صناعية استراتيجية.
- تنشيط وتفعيل المشروعات المشتركة مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والأقليمية.
- الاستمرار فى تحسين اوضاع العاملين وتهيئة بيئة العمل.
- تكملة ربط الوزارة ووحداتها بشبكة ونظم معلومات حديثة والبدء فى ربط ولايات الثقل الصناعى.

## جاءت الخطة فى خمسة فصول على النحو الاتى :-

### الفصل الأول :

جاء الفصل الاول كمدخل للخطة ويحتوى على مقدمة مختصرة حول أهمية الصناعة ودورها فى التقدم الإقتصادى والأجتماعى. ويتناول الفصل السياسات الصناعية للفترة من 2002-2007م، ويتم فيه استعراض للموجهات العامة التى اعتمد عليها فى إعداد الخطة ، كما اشتمل هذا الفصل الأهداف الاستراتيجية والعامة والكمية التى تهدف لتحقيقها .

### الفصل الثانى :

يقدم الفصل الثانى تفصيلاً للانشطة والمشروعات التى سوف يتم تنفيذها خلال عام 2004م برئاسة الوزارة. حيث تمثلت هذه الأنشطة والمشروعات فى أستكمال نظم المعلومات وقواعد البيانات وشبكة المعلومات للوزارة والبدء فى ربطها بولايات الثقل الصناعى ومركز البحوث والاستشارات الصناعية

بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص الخطة

## تغطى خطة وزارة الصناعة للعام 2004م محاور اهمها :-

- تهيئة المناخ للإرتقاء بفروع الصناعات التحويلية لتحقيق النهضة الصناعية لرفع مستوى المعيشة والمساهمة فى استقرار المجتمع.
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية بتوفير وتبادل المعلومات الصناعية.
- الأندماج فى السوق العالمى والاقليمى.
- تكملة مشروع المسح الصناعى.
- تكملة مشروع الخريطة الأستثمارية الصناعية.
- إعداد دراسات تشخيصية لفروع الصناعة التحويلية.
- إعداد دراسات جدوى لمشروعات صناعية استراتيجية.
- تنشيط وتفعيل المشروعات المشتركة مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والأقليمية.
- الاستمرار فى تحسين اوضاع العاملين وتهيئة بيئة العمل.
- تكملة ربط الوزارة ووحداتها بشبكة ونظم معلومات حديثة والبدء فى ربط ولايات الثقل الصناعى.

## جاءت الخطة فى خمسة فصول على النحو الاتى :-

### الفصل الأول :

جاء الفصل الاول كمدخل للخطة ويحتوى على مقدمة مختصرة حول أهمية الصناعة ودورها فى التقدم الإقتصادى والأجتماعى. ويتناول الفصل السياسات الصناعية للفترة من 2002-2007م، ويتم فيه استعراض للموجهات العامة التى اعتمد عليها فى إعداد الخطة ، كما اشتمل هذا الفصل الأهداف الاستراتيجية والعامة والكمية التى تهدف لتحقيقها .

### الفصل الثانى :

يقدم الفصل الثانى تفصيلاً للانشطة والمشروعات التى سوف يتم تنفيذها خلال عام 2004م برئاسة الوزارة. حيث تمثلت هذه الأنشطة والمشروعات فى أستكمال نظم المعلومات وقواعد البيانات وشبكة المعلومات للوزارة والبدء فى ربطها بولايات الثقل الصناعى ومركز البحوث والاستشارات الصناعية

واتحاد الغرف الصناعية. والأستمرار فى تنفيذ مشروع المسح الصناعى الشامل وإعداد الخريطة الاستثمارية الصناعية وتأسيس صندوق لتطوير المناطق والمدن الصناعية وتشغيل الطاقات غير المستغلة والتنسيق مع الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس لتبنى مواصفات للمنتجات الصناعية ومراقبة مواصفات وجودة السلع الصناعية .. إضافة إلى تهيئة المصانع للحصول على شهادة الأيزو.

## الفصل الثالث :

يتناول انشطة ومشروعات شركات القطاع العام والمشترك المتمثلة فى خطط الإنتاج والتنمية وتشغيل المصانع المتوقفة فى قطاع الغزل والنسيج، ومواصلة الجهود لقيام مشروع سكر النيل الأبيض، ومشروعات إعمار الجنوب.

## الفصل الرابع :

تتناول خطة القطاع الخاص فى مجالات الصناعة المختلفة والتى استندت على الوضع الحالى للصناعات الجديدة والمتوقعة فى إطار السياسات للخمس سنوات القادمة .

## الفصل الخامس :

يستعرض الجداول الزمنية لتنفيذ خطة عام 2004م حيث تم توزيع كافة أنشطة ومشروعات الخطة على شهور السنة لرئاسة الوزارة وإجمالى الميزانية التقديرية.

واتحاد الغرف الصناعية. والأستمرار فى تنفيذ مشروع المسح الصناعى الشامل وإعداد الخريطة الاستثمارية الصناعية وتأسيس صندوق لتطوير المناطق والمدن الصناعية وتشغيل الطاقات غير المستغلة والتنسيق مع الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس لتبنى مواصفات للمنتجات الصناعية ومراقبة مواصفات وجودة السلع الصناعية .. إضافة إلى تهيئة المصانع للحصول على شهادة الأيزو.

## الفصل الثالث :

يتناول انشطة ومشروعات شركات القطاع العام والمشترك المتمثلة فى خطط الإنتاج والتنمية وتشغيل المصانع المتوقفة فى قطاع الغزل والنسيج، ومواصلة الجهود لقيام مشروع سكر النيل الأبيض، ومشروعات إعمار الجنوب.

## الفصل الرابع :

تتناول خطة القطاع الخاص فى مجالات الصناعة المختلفة والتى استندت على الوضع الحالى للصناعات الجديدة والمتوقعة فى إطار السياسات للخمس سنوات القادمة .

## الفصل الخامس :

يستعرض الجداول الزمنية لتنفيذ خطة عام 2004م حيث تم توزيع كافة أنشطة ومشروعات الخطة على شهور السنة لرئاسة الوزارة وإجمالى الميزانية التقديرية.

واتحاد الغرف الصناعية. والأستمرار فى تنفيذ مشروع المسح الصناعى الشامل وإعداد الخريطة الاستثمارية الصناعية وتأسيس صندوق لتطوير المناطق والمدن الصناعية وتشغيل الطاقات غير المستغلة والتنسيق مع الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس لتبنى مواصفات للمنتجات الصناعية ومراقبة مواصفات وجودة السلع الصناعية .. إضافة إلى تهيئة المصانع للحصول على شهادة الأيزو.

## الفصل الثالث :

يتناول انشطة ومشروعات شركات القطاع العام والمشترك المتمثلة فى خطط الإنتاج والتنمية وتشغيل المصانع المتوقفة فى قطاع الغزل والنسيج، ومواصلة الجهود لقيام مشروع سكر النيل الأبيض، ومشروعات إعمار الجنوب.

## الفصل الرابع :

تتناول خطة القطاع الخاص فى مجالات الصناعة المختلفة والتى استندت على الوضع الحالى للصناعات الجديدة والمتوقعة فى إطار السياسات للخمس سنوات القادمة .

## الفصل الخامس :

يستعرض الجداول الزمنية لتنفيذ خطة عام 2004م حيث تم توزيع كافة أنشطة ومشروعات الخطة على شهور السنة لرئاسة الوزارة وإجمالى الميزانية التقديرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

# الفصل الاول

## 1/ مدخل الخطة

### 1/1 مقدمة :

ان الدور الذى تلعبه الصناعة يؤهلها لان تكون رأس الرمح فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من مساهمة فاعلة فى تحقيق القيمة المضافة لكثير من منتجاتنا الخام الزراعية منها والحيوانية والمعدنية والبترولية هذا اضافة لما توفره الصناعة من فرص العمل فى مختلف التخصصات وعلى جميع المستويات، وتساهم الصناعة فى زيادة القدرة التنافسية لمختلف منتجات البلاد، من جانب اخر فإن للصناعة دور هام فى عملية الترابط الامامى والخلفى مع القطاعات الاقتصادية الاخرى الامر الذى يؤدى لحفز المجتمع للانتاج وتوفير سبل الاستقرار والامان فى كل البوادى والحضر واينما توطنت الصناعة ارتفعت مستويات المعيشة وظهرت ملامح الحياة العصرية المتطورة وخير شاهد ودليل على ذلك ما يشاهد اليوم حول مصانع السكر ومصانع الاسمنت وشركة جياد ومصفاة الخرطوم وغيرها.

والبلاد تستشرف ملامح الاندماج فى السوق العالمى والاقليمى كان لابد من العمل للايفاء بمتطلبات الجودة الشاملة والعمل على خفض تكلفة الانتاج من اجل الارتقاء بالسلع والمنتجات لاعطاء القدرة التنافسية المطلوبة ولتنطلق صادرات السودان الصناعية الى الاسواق العالمية والاقليمية بالصورة المطلوبة.

والوزارة فى خطتها الطموحة للعام 2004م وضعت كل التدابير اللازمة من اجل تحقيق تلك الاهداف ومن اهمها اعادة قطاع النسيج لدائرة الانتاج بطاقة تشغيل لاتقل عن 25% بنهاية العام وتدوير قطاع الغزل لتغذية صناعة النسيج محلياً ولاغراض الصادر الصناعى وفى هذا الاطار وضعت الوزارة ضمن سياساتها ازالة كل الآثار الضريبية على قطاع الغزل والنسيج مع تدابير اخرى من اجل الارتقاء بهذه الصناعة الاستراتيجية الهامة، ولذلك جاءت خطة الوزارة مستصحبة السياسات التى تبلورت وتداعت من توصيات ورشة العمل التى نظمت فى اطار فعاليات يوم التصنيع الوطنى من اجل تحريك عجلة الصناعة باستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة وتهيئة المناخ لانطلاق المشروعات الجديدة والارتقاء بالطاقات غير المستغلة فى قطاعات الصناعة المختلفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

# الفصل الاول

## 1/ مدخل الخطة

### 1/1 مقدمة :

ان الدور الذى تلعبه الصناعة يؤهلها لان تكون رأس الرمح فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من مساهمة فاعلة فى تحقيق القيمة المضافة لكثير من منتجاتنا الخام الزراعية منها والحيوانية والمعدنية والبترولية هذا اضافة لما توفره الصناعة من فرص العمل فى مختلف التخصصات وعلى جميع المستويات، وتساهم الصناعة فى زيادة القدرة التنافسية لمختلف منتجات البلاد، من جانب اخر فإن للصناعة دور هام فى عملية الترابط الامامى والخلفى مع القطاعات الاقتصادية الاخرى الامر الذى يؤدى لحفز المجتمع للانتاج وتوفير سبل الاستقرار والامان فى كل البوادى والحضر واينما توطنت الصناعة ارتفعت مستويات المعيشة وظهرت ملامح الحياة العصرية المتطورة وخير شاهد ودليل على ذلك ما يشاهد اليوم حول مصانع السكر ومصانع الاسمنت وشركة جياد ومصفاة الخرطوم وغيرها.

والبلاد تستشرف ملامح الاندماج فى السوق العالمى والاقليمى كان لابد من العمل للايفاء بمتطلبات الجودة الشاملة والعمل على خفض تكلفة الانتاج من اجل الارتقاء بالسلع والمنتجات لاعطاء القدرة التنافسية المطلوبة ولتنطلق صادرات السودان الصناعية الى الاسواق العالمية والاقليمية بالصورة المطلوبة.

والوزارة فى خطتها الطموحة للعام 2004م وضعت كل التدابير اللازمة من اجل تحقيق تلك الاهداف ومن اهمها اعادة قطاع النسيج لدائرة الانتاج بطاقة تشغيل لاتقل عن 25% بنهاية العام وتدوير قطاع الغزل لتغذية صناعة النسيج محلياً ولاغراض الصادر الصناعى وفى هذا الاطار وضعت الوزارة ضمن سياساتها ازالة كل الآثار الضريبية على قطاع الغزل والنسيج مع تدابير اخرى من اجل الارتقاء بهذه الصناعة الاستراتيجية الهامة، ولذلك جاءت خطة الوزارة مستصحبة السياسات التى تبلورت وتداعت من توصيات ورشة العمل التى نظمت فى اطار فعاليات يوم التصنيع الوطنى من اجل تحريك عجلة الصناعة باستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة وتهيئة المناخ لانطلاق المشروعات الجديدة والارتقاء بالطاقات غير المستغلة فى قطاعات الصناعة المختلفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

# الفصل الاول

## 1/ مدخل الخطة

### 1/1 مقدمة :

ان الدور الذى تلعبه الصناعة يؤهلها لان تكون رأس الرمح فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لها من مساهمة فاعلة فى تحقيق القيمة المضافة لكثير من منتجاتنا الخام الزراعية منها والحيوانية والمعدنية والبترولية هذا اضافة لما توفره الصناعة من فرص العمل فى مختلف التخصصات وعلى جميع المستويات، وتساهم الصناعة فى زيادة القدرة التنافسية لمختلف منتجات البلاد، من جانب اخر فإن للصناعة دور هام فى عملية الترابط الامامى والخلفى مع القطاعات الاقتصادية الاخرى الامر الذى يؤدى لحفز المجتمع للانتاج وتوفير سبل الاستقرار والامان فى كل البوادى والحضر واينما توطنت الصناعة ارتفعت مستويات المعيشة وظهرت ملامح الحياة العصرية المتطورة وخير شاهد ودليل على ذلك ما يشاهد اليوم حول مصانع السكر ومصانع الاسمنت وشركة جياد ومصفاة الخرطوم وغيرها.

والبلاد تستشرف ملامح الاندماج فى السوق العالمى والاقليمى كان لابد من العمل للايفاء بمتطلبات الجودة الشاملة والعمل على خفض تكلفة الانتاج من اجل الارتقاء بالسلع والمنتجات لاعطاء القدرة التنافسية المطلوبة ولتنطلق صادرات السودان الصناعية الى الاسواق العالمية والاقليمية بالصورة المطلوبة.

والوزارة فى خطتها الطموحة للعام 2004م وضعت كل التدابير اللازمة من اجل تحقيق تلك الاهداف ومن اهمها اعادة قطاع النسيج لدائرة الانتاج بطاقة تشغيل لاتقل عن 25% بنهاية العام وتدوير قطاع الغزل لتغذية صناعة النسيج محلياً ولاغراض الصادر الصناعى وفى هذا الاطار وضعت الوزارة ضمن سياساتها ازالة كل الآثار الضريبية على قطاع الغزل والنسيج مع تدابير اخرى من اجل الارتقاء بهذه الصناعة الاستراتيجية الهامة، ولذلك جاءت خطة الوزارة مستصحبة السياسات التى تبلورت وتداعت من توصيات ورشة العمل التى نظمت فى اطار فعاليات يوم التصنيع الوطنى من اجل تحريك عجلة الصناعة باستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة وتهيئة المناخ لانطلاق المشروعات الجديدة والارتقاء بالطاقات غير المستغلة فى قطاعات الصناعة المختلفة.

## 2/1 السياسات الصناعية للفترة من 2002-2007م :

وضعت هذه السياسات للفترة (2002- 2007م) بواسطة الوزارة واتحاد الغرف الصناعية والجهات الاخرى ذات الصلة وذلك للاستهداء بها فى وضع الخطط والبرامج وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتشمل :-

(أ) اعطاء اولوية قصوى للقطاع الصناعى فى اطار البرنامج الاقتصادى الوطنى باعتبار ان الصناعة هى المحرك الرئيسى لقطاعات التنمية المختلفة لضمان تحقيق قيمة مضافة عالية وتوفير فرص العمالة ونقل التقانة لمجابهة تحديات العولمة.

(ب) تشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة المحلية والاجنبية لتحريك الصناعات المتوقفة واستغلال الطاقات الانتاجية العاطلة وقيام الصناعات الجديده ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية العالية.

(ج) توفير وتيسير التمويل اللازم لتشغيل وتأهيل الصناعة باتباع صيغ تمويل مرنة وقيام محافظ متخصصة مع قبول المدخلات والمنتجات الصناعية كضمانٌ للتمويل.

(د) الغاء او تخفيض الضرائب والرسوم والجبايات المفروضة على القطاع الصناعى تهيئة لمناخ الاستثمار وتشجيعاً للصناعة لمجابهة تحديات المنافسة الاقليمية والعالمية (الكوميسا، السوق العربية الحرة الكبرى، التجارة العالمية) وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(هـ) توفير احتياجات القطاع الصناعى من الكهرباء والوقود وفق اسعار تتناسب مع اسعارها فى الدول المنافسة ووضع الترتيبات الخاصة بتعريفة تفضيلية للكهرباء للتشغيل خلال الوردية الثالثة، والعمل على انتاج الفيرنس محلياً وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(و) توفير احتياجات القطاع الصناعى من الخدمات المختلفة فى مجال المياه والاتصالات والطرق والصحه العامة والصرف الصحى وغيرها وفق اسعار مناسبة.

(ز) اعطاء اولوية خاصة لحل مشاكل قطاع الغزل والنسيج فيما يتعلق بتوفير الاقطان بأسعار مناسبة وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على قطاع الغزل والنسيج وذلك تمشياً مع القرار الجمهورى رقم (150) لسنة 2003م الذى نص على مراجعة ضريبة القيمة المضافة.

(ح) تشجيع نقل وتوطين التقانة بانشاء مراكز متخصصة فى مجال المعلومات والتقانة والتدريب للمساعدة فى تبادل المعلومات والخبرات بالتعاون مع المنظمات الدولية والأقليمية ذات العلاقة والدول الصديقة والشقيقة.

## 2/1 السياسات الصناعية للفترة من 2002-2007م :

وضعت هذه السياسات للفترة (2002- 2007م) بواسطة الوزارة واتحاد الغرف الصناعية والجهات الاخرى ذات الصلة وذلك للاستهداء بها فى وضع الخطط والبرامج وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتشمل :-

(أ) اعطاء اولوية قصوى للقطاع الصناعى فى اطار البرنامج الاقتصادى الوطنى باعتبار ان الصناعة هى المحرك الرئيسى لقطاعات التنمية المختلفة لضمان تحقيق قيمة مضافة عالية وتوفير فرص العمالة ونقل التقانة لمجابهة تحديات العولمة.

(ب) تشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة المحلية والاجنبية لتحريك الصناعات المتوقفة واستغلال الطاقات الانتاجية العاطلة وقيام الصناعات الجديده ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية العالية.

(ج) توفير وتيسير التمويل اللازم لتشغيل وتأهيل الصناعة باتباع صيغ تمويل مرنة وقيام محافظ متخصصة مع قبول المدخلات والمنتجات الصناعية كضمانٍ للتمويل.

(د) الغاء او تخفيض الضرائب والرسوم والجبايات المفروضة على القطاع الصناعى تهيئة لمناخ الاستثمار وتشجيعاً للصناعة لمجابهة تحديات المنافسة الاقليمية والعالمية (الكوميسا، السوق العربية الحرة الكبرى، التجارة العالمية) وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(هـ) توفير احتياجات القطاع الصناعى من الكهرباء والوقود وفق اسعار تتناسب مع اسعارها فى الدول المنافسة ووضع الترتيبات الخاصة بتعريفة تفضيلية للكهرباء للتشغيل خلال الوردية الثالثة، والعمل على انتاج الفيرنس محلياً وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(و) توفير احتياجات القطاع الصناعى من الخدمات المختلفة فى مجال المياه والاتصالات والطرق والصحه العامة والصرف الصحى وغيرها وفق اسعار مناسبة.

(ز) اعطاء اولوية خاصة لحل مشاكل قطاع الغزل والنسيج فيما يتعلق بتوفير الاقطان بأسعار مناسبة وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على قطاع الغزل والنسيج وذلك تمشياً مع القرار الجمهورى رقم (150) لسنة 2003م الذى نص على مراجعة ضريبة القيمة المضافة.

(ح) تشجيع نقل وتوطين التقانة بانشاء مراكز متخصصة فى مجال المعلومات والتقانة والتدريب للمساعدة فى تبادل المعلومات والخبرات بالتعاون مع المنظمات الدولية والأقليمية ذات العلاقة والدول الصديقة والشقيقة.

## 2/1 السياسات الصناعية للفترة من 2002-2007م :

وضعت هذه السياسات للفترة (2002- 2007م) بواسطة الوزارة واتحاد الغرف الصناعية والجهات الاخرى ذات الصلة وذلك للاستهداء بها فى وضع الخطط والبرامج وتوجيه الاستثمارات الصناعية وتشمل :-

(أ) اعطاء اولوية قصوى للقطاع الصناعى فى اطار البرنامج الاقتصادى الوطنى باعتبار ان الصناعة هى المحرك الرئيسى لقطاعات التنمية المختلفة لضمان تحقيق قيمة مضافة عالية وتوفير فرص العمالة ونقل التقانة لمجابهة تحديات العولمة.

(ب) تشجيع الاستثمارات الصناعية الجديدة المحلية والاجنبية لتحريك الصناعات المتوقفة واستغلال الطاقات الانتاجية العاطلة وقيام الصناعات الجديده ذات الميزة النسبية والقدرة التنافسية العالية.

(ج) توفير وتيسير التمويل اللازم لتشغيل وتأهيل الصناعة باتباع صيغ تمويل مرنة وقيام محافظ متخصصة مع قبول المدخلات والمنتجات الصناعية كضمانٍ للتمويل.

(د) الغاء او تخفيض الضرائب والرسوم والجبايات المفروضة على القطاع الصناعى تهيئة لمناخ الاستثمار وتشجيعاً للصناعة لمجابهة تحديات المنافسة الاقليمية والعالمية (الكوميسا، السوق العربية الحرة الكبرى، التجارة العالمية) وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(هـ) توفير احتياجات القطاع الصناعى من الكهرباء والوقود وفق اسعار تتناسب مع اسعارها فى الدول المنافسة ووضع الترتيبات الخاصة بتعريفة تفضيلية للكهرباء للتشغيل خلال الوردية الثالثة، والعمل على انتاج الفيرنس محلياً وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(و) توفير احتياجات القطاع الصناعى من الخدمات المختلفة فى مجال المياه والاتصالات والطرق والصحه العامة والصرف الصحى وغيرها وفق اسعار مناسبة.

(ز) اعطاء اولوية خاصة لحل مشاكل قطاع الغزل والنسيج فيما يتعلق بتوفير الاقطان بأسعار مناسبة وتخفيض ضريبة القيمة المضافة على قطاع الغزل والنسيج وذلك تمشياً مع القرار الجمهورى رقم (150) لسنة 2003م الذى نص على مراجعة ضريبة القيمة المضافة.

(ح) تشجيع نقل وتوطين التقانة بانشاء مراكز متخصصة فى مجال المعلومات والتقانة والتدريب للمساعدة فى تبادل المعلومات والخبرات بالتعاون مع المنظمات الدولية والأقليمية ذات العلاقة والدول الصديقة والشقيقة.

(ط) تعزيز القدرات فى مجال ادارة الجوده الشاملة لتنمية وتطوير قدرات المصانع على تطبيق معايير الجودة فى مجال المواصفات القياسية وتوفير ضبط الجودة والصداقة البيئية (حمايّة للبيئة من التلوث الصناعى والمواد المستنفذة لطبقة الاوزون).

(ى) العمل على تطوير وتنمية الموارد البشرية فى القطاع الصناعى وتنفيذ برامج تدريبية واستقطاب العون الفنى لذلك من الجهات العاملة فى هذا المجال وطنياً واقليمياً ودولياً.

(ك) العمل على تعزيز وتنمية الصادرات الصناعية وادخال منتجات جديده ذات قدرات تنافسية عالية.

(ل) تنمية وتشجيع الصناعات الوسيطة والمغذية والمكملة مثل صناعة التعبئة والتغليف وقطع الغيار وصناعة الخامات الوسيطة.

(م) الارتقاء بالصناعات الصغيره والحرفية والعمل على نشرها وتطويرها وتوطينها فى الولايات المختلفة وذلك بالمساعده فى توفير التمويل ونقل وتوطين التقانة وتطويرها واقامة المجمعات للصناعات الصغيرة والحرفية وتسويق منتجاتها.

(ن) زيادة فرص الاستخدام والعمل وذلك بقيام صناعات تحويلية جديده وتشغيل الصناعات المتوقفة والطاقات الانتاجية العاطلة خاصة القطاعات التى تشكل فيها مشاركة المرأة نسبة مقدره.

(س) العمل على توزيع عادل للمنشآت الصناعية على الولايات المختلفة بهدف تنميتها ونهضتها من خلال آلية منح الميزات والاعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها والعمل على الأستفادة من الموارد المتاحة والميزات النسبية والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية.

(ع) ترقية المناطق الصناعية بالتنسيق مع الولايات المعنية واستخدام العوائد المتحصلة من المنشآت الصناعية واستقطاب الدعم لتحسين بيئة العمل بتلك المناطق وتطوير الخدمات المقدمة للقطاع الصناعى.

(ف) مواصلة سياسة الاصلاح الضريبي واعفاء او تخفيض فئة رسوم الانتاج على السلع الصناعية التى لاتزال خاضعة لهذه الرسوم.

(ص) اعتماد الاسعار العالمية الحقيقية عند تحصيل اى رسوم على مدخلات الانتاج الصناعى المستورد.

(ق) اعتماد الميزانيات المراجعة كأساس لتقديرات الضرائب المباشرة وعدم اللجوء للتقديرات الجزافية ووضع الضوابط اللازمة لذلك مع الجهات المختصّة.

(ط) تعزيز القدرات فى مجال ادارة الجوده الشاملة لتنمية وتطوير قدرات المصانع على تطبيق معايير الجودة فى مجال المواصفات القياسية وتوفير ضبط الجودة والصداقة البيئية (حمايّة للبيئة من التلوث الصناعى والمواد المستنفذة لطبقة الاوزون).

(ى) العمل على تطوير وتنمية الموارد البشرية فى القطاع الصناعى وتنفيذ برامج تدريبية واستقطاب العون الفنى لذلك من الجهات العاملة فى هذا المجال وطنياً واقليمياً ودولياً.

(ك) العمل على تعزيز وتنمية الصادرات الصناعية وادخال منتجات جديده ذات قدرات تنافسية عالية.

(ل) تنمية وتشجيع الصناعات الوسيطة والمغذية والمكملة مثل صناعة التعبئة والتغليف وقطع الغيار وصناعة الخامات الوسيطة.

(م) الارتقاء بالصناعات الصغيره والحرفية والعمل على نشرها وتطويرها وتوطينها فى الولايات المختلفة وذلك بالمساعده فى توفير التمويل ونقل وتوطين التقانة وتطويرها واقامة المجمعات للصناعات الصغيرة والحرفية وتسويق منتجاتها.

(ن) زيادة فرص الاستخدام والعمل وذلك بقيام صناعات تحويلية جديده وتشغيل الصناعات المتوقفة والطاقات الانتاجية العاطلة خاصة القطاعات التى تشكل فيها مشاركة المرأة نسبة مقدره.

(س) العمل على توزيع عادل للمنشآت الصناعية على الولايات المختلفة بهدف تنميتها ونهضتها من خلال آلية منح الميزات والاعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها والعمل على الأستفادة من الموارد المتاحة والميزات النسبية والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية.

(ع) ترقية المناطق الصناعية بالتنسيق مع الولايات المعنية واستخدام العوائد المتحصلة من المنشآت الصناعية واستقطاب الدعم لتحسين بيئة العمل بتلك المناطق وتطوير الخدمات المقدمة للقطاع الصناعى.

(ف) مواصلة سياسة الاصلاح الضريبي واعفاء او تخفيض فئة رسوم الانتاج على السلع الصناعية التى لاتزال خاضعة لهذه الرسوم.

(ص) اعتماد الاسعار العالمية الحقيقية عند تحصيل اى رسوم على مدخلات الانتاج الصناعى المستورد.

(ق) اعتماد الميزانيات المراجعة كأساس لتقديرات الضرائب المباشرة وعدم اللجوء للتقديرات الجزافية ووضع الضوابط اللازمة لذلك مع الجهات المختصّة.

(ط) تعزيز القدرات فى مجال ادارة الجوده الشاملة لتنمية وتطوير قدرات المصانع على تطبيق معايير الجودة فى مجال المواصفات القياسية وتوفير ضبط الجودة والصداقة البيئية (حمايّة للبيئة من التلوث الصناعى والمواد المستنفذة لطبقة الاوزون).

(ى) العمل على تطوير وتنمية الموارد البشرية فى القطاع الصناعى وتنفيذ برامج تدريبية واستقطاب العون الفنى لذلك من الجهات العاملة فى هذا المجال وطنياً واقليمياً ودولياً.

(ك) العمل على تعزيز وتنمية الصادرات الصناعية وادخال منتجات جديده ذات قدرات تنافسية عالية.

(ل) تنمية وتشجيع الصناعات الوسيطة والمغذية والمكملة مثل صناعة التعبئة والتغليف وقطع الغيار وصناعة الخامات الوسيطة.

(م) الارتقاء بالصناعات الصغيره والحرفية والعمل على نشرها وتطويرها وتوطينها فى الولايات المختلفة وذلك بالمساعده فى توفير التمويل ونقل وتوطين التقانة وتطويرها واقامة المجمعات للصناعات الصغيرة والحرفية وتسويق منتجاتها.

(ن) زيادة فرص الاستخدام والعمل وذلك بقيام صناعات تحويلية جديده وتشغيل الصناعات المتوقفة والطاقات الانتاجية العاطلة خاصة القطاعات التى تشكل فيها مشاركة المرأة نسبة مقدره.

(س) العمل على توزيع عادل للمنشآت الصناعية على الولايات المختلفة بهدف تنميتها ونهضتها من خلال آلية منح الميزات والاعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها والعمل على الأستفادة من الموارد المتاحة والميزات النسبية والظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية لكل ولاية.

(ع) ترقية المناطق الصناعية بالتنسيق مع الولايات المعنية واستخدام العوائد المتحصلة من المنشآت الصناعية واستقطاب الدعم لتحسين بيئة العمل بتلك المناطق وتطوير الخدمات المقدمة للقطاع الصناعى.

(ف) مواصلة سياسة الاصلاح الضريبي واعفاء او تخفيض فئة رسوم الانتاج على السلع الصناعية التى لاتزال خاضعة لهذه الرسوم.

(ص) اعتماد الاسعار العالمية الحقيقية عند تحصيل اى رسوم على مدخلات الانتاج الصناعى المستورد.

(ق) اعتماد الميزانيات المراجعة كأساس لتقديرات الضرائب المباشرة وعدم اللجوء للتقديرات الجزافية ووضع الضوابط اللازمة لذلك مع الجهات المختصة.

(ر) العمل على تطوير وتعزيز التعاون الثنائى والاقليمى والدولى بما يفضى الى تطوير وتنمية الصناعات التحويلية بالبلاد.

## 3/1 موجهات إعداد الخطة :

تم الإعتماد فى اعداد هذه الخطة على المرجعيات الآتية :-

(أ) موجهات الاستراتيجية ربع القرنية 2003- 2027م.

(ب) خطة العمل التنفيذية للبرنامج الاقتصادى الوطنى للولاية الرئاسية الثانية.

(ج) خطاب السيد/ رئيس الجمهورية امام المجلس الوطنى عند بداية دورته فى اكتوبر 2003م.

(د) السياسات الصناعة للفترة 2002- 2007م والواردة فى البند 2/1من هذه الخطة.

(هـ) اختصاصات وزارة الصناعة الواردة بالمرسوم الجمهورى رقم (12) لسنة2001م.

(و) توجيهات السيد/ وزير الصناعة .

( ز) موجهات المجلس الاستشارى لوزير الصناعة.

(ح) موجهات الميزانية للعام 2004م.

(ط) قرارات وتوصيات سمنار الصناعة وآفاق المستقبل.

## 4/1 الاهداف الاستراتيجية للخطة :

(أ) تأتي هذه الخطة متسقة مع الاهداف الاستراتيجية لتحريك ونهضة الصناعة، وهذه الاهداف الاستراتيجية تشمل : تطبيق السياسات الصناعية التي تمكن القطاع الصناعي من فتح آفاق جديدة وتقوية قدراته وكفاءاته ورفع قيم الاتقان والارتقاء بالصناعة.

(ب) دعم ورفع قدرات الولايات بتفويض مزيد من السلطات فى مجال الصناعة لارساء دعائم الحكم الفدرالى.

(ج) تطبيق متطلبات الجوده الشامله للارتقاء بجودة الانتاج الصناعى لرفع حصيلة الصادرات الصناعية.

(د) وضع القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة الصناعة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لخلق قاعدة عريضة من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة.

(هـ) وضع مواصفات قياسية لكل المنتجات الصناعية السودانية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(و) اقامة الحاضنات الصناعية والمجمعات التكنولوجية لمساندة الصناعات الصغيرة والريفية لاهميتها فى تنمية المجتمع ورفاهيته.

(ر) العمل على تطوير وتعزيز التعاون الثنائى والاقليمى والدولى بما يفضى الى تطوير وتنمية الصناعات التحويلية بالبلاد.

## 3/1 موجهات إعداد الخطة :

تم الإعتماد فى اعداد هذه الخطة على المرجعيات الآتية :-

(أ) موجهات الاستراتيجية ربع القرنية 2003- 2027م.

(ب) خطة العمل التنفيذية للبرنامج الاقتصادى الوطنى للولاية الرئاسية الثانية.

(ج) خطاب السيد/ رئيس الجمهورية امام المجلس الوطنى عند بداية دورته فى اكتوبر 2003م.

(د) السياسات الصناعة للفترة 2002- 2007م والواردة فى البند 2/1من هذه الخطة.

(هـ) اختصاصات وزارة الصناعة الواردة بالمرسوم الجمهورى رقم (12) لسنة2001م.

(و) توجيهات السيد/ وزير الصناعة .

( ز) موجهات المجلس الاستشارى لوزير الصناعة.

(ح) موجهات الميزانية للعام 2004م.

(ط) قرارات وتوصيات سمنار الصناعة وآفاق المستقبل.

## 4/1 الاهداف الاستراتيجية للخطة :

(أ) تأتي هذه الخطة متسقة مع الاهداف الاستراتيجية لتحريك ونهضة الصناعة، وهذه الاهداف الاستراتيجية تشمل : تطبيق السياسات الصناعية التي تمكن القطاع الصناعي من فتح آفاق جديدة وتقوية قدراته وكفاءاته ورفع قيم الاتقان والارتقاء بالصناعة.

(ب) دعم ورفع قدرات الولايات بتفويض مزيد من السلطات فى مجال الصناعة لارساء دعائم الحكم الفدرالى.

(ج) تطبيق متطلبات الجوده الشامله للارتقاء بجودة الانتاج الصناعى لرفع حصيلة الصادرات الصناعية.

(د) وضع القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة الصناعة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لخلق قاعدة عريضة من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة.

(هـ) وضع مواصفات قياسية لكل المنتجات الصناعية السودانية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(و) اقامة الحاضنات الصناعية والمجمعات التكنولوجية لمساندة الصناعات الصغيرة والريفية لاهميتها فى تنمية المجتمع ورفاهيته.

(ر) العمل على تطوير وتعزيز التعاون الثنائى والاقليمى والدولى بما يفضى الى تطوير وتنمية الصناعات التحويلية بالبلاد.

## 3/1 موجهات إعداد الخطة :

تم الإعتماد فى اعداد هذه الخطة على المرجعيات الآتية :-

(أ) موجهات الاستراتيجية ربع القرنية 2003- 2027م.

(ب) خطة العمل التنفيذية للبرنامج الاقتصادى الوطنى للولاية الرئاسية الثانية.

(ج) خطاب السيد/ رئيس الجمهورية امام المجلس الوطنى عند بداية دورته فى اكتوبر 2003م.

(د) السياسات الصناعة للفترة 2002- 2007م والواردة فى البند 2/1من هذه الخطة.

(هـ) اختصاصات وزارة الصناعة الواردة بالمرسوم الجمهورى رقم (12) لسنة2001م.

(و) توجيهات السيد/ وزير الصناعة .

( ز) موجهات المجلس الاستشارى لوزير الصناعة.

(ح) موجهات الميزانية للعام 2004م.

(ط) قرارات وتوصيات سمنار الصناعة وآفاق المستقبل.

## 4/1 الاهداف الاستراتيجية للخطة :

(أ) تأتي هذه الخطة متسقة مع الاهداف الاستراتيجية لتحريك ونهضة الصناعة، وهذه الاهداف الاستراتيجية تشمل : تطبيق السياسات الصناعية التي تمكن القطاع الصناعي من فتح آفاق جديدة وتقوية قدراته وكفاءاته ورفع قيم الاتقان والارتقاء بالصناعة.

(ب) دعم ورفع قدرات الولايات بتفويض مزيد من السلطات فى مجال الصناعة لارساء دعائم الحكم الفدرالى.

(ج) تطبيق متطلبات الجوده الشامله للارتقاء بجودة الانتاج الصناعى لرفع حصيلة الصادرات الصناعية.

(د) وضع القوانين واللوائح المنظمة لعلاقة الصناعة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لخلق قاعدة عريضة من الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة.

(هـ) وضع مواصفات قياسية لكل المنتجات الصناعية السودانية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(و) اقامة الحاضنات الصناعية والمجمعات التكنولوجية لمساندة الصناعات الصغيرة والريفية لاهميتها فى تنمية المجتمع ورفاهيته.

## 5/1 الاهداف العامة للخطة :

هذه الخطة تهدف لتحقيق الاهداف العامة الاتية :-

(أ) تقديم الدعم اللازم للقطاع الصناعى بما يدفع الانتاج الصناعى الوطنى ويمكنه من المنافسة فى الاسواق الداخلية والخارجية.

(ب) رفع مهارات وكفاءات الموارد البشرية فى القطاع الصناعى وذلك عن طريق إقامة مراكز التدريب الصناعي وتنظيم برامج تدريبية.

(ج) تشجيع اقامة المعارض المحلية والخارجية وتفويج البعثات التسويقية وتعميق مضامين الثقافة الصناعية وجعل الصناعة ثقافة متاحة بما يساعد فى ترويج المنتجات الصناعية الوطنية.

(د) انشاء مركز لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المهتمة اقليمياً ودولياً.

(هـ) رفع الطاقات الانتاجية والوصول لمستويات تشغيل عالية فى جميع القطاعات الصناعية وبخاصة القطاعات ذات الميزات النسبية والتنافسية.

(و) تشجيع القطاع الخاص لانشاء شركات خاصة او شركات مساهمة عامة لتوفير مدخلات الانتاج وغيرها من احتياجات المصانع.

(ز) الارتقاء بالخبرات فى المجالات الصناعية المختلفة وصولاً لادارات صناعية فاعلة فى جميع المجالات الفنية والادارية مع اعادة الهيكلة المطلوبة لانطلاق هذا القطاع.

(ح) توثيق الصلات مع مؤسسات الحكم الولائى والمحلى عن طريق الزيارات وتنظيم المؤتمرات والسمنارات والورش وغيرها لمناقشة قضايا ومشاكل الصناعة والعمل على حلها.

(ط) اكمال بناء قواعد وشبكات المعلومات الصناعية ووضع الضوابط الخاصة باستمرار تغذية وتحديث البيانات والمعلومات الصناعية المتداولة.

(ى) إنشاء صندوق لدعم الصناعة والتكنولوجيا الصناعية والتعاون مع المصارف المتخصصة واشراك الجهات ذات الصلة محلياً ودولياً.

(ك) رفع حصيلة الصادرات الصناعية.

(ل) تأطير العلاقات بين الصناعات الثقيلة والخفيفة كصناعات مغذية لها.

(م) تطبيق نظم إدارة البيئة بكافة المناطق الصناعية والمنشآت الصناعية.

## 5/1 الاهداف العامة للخطة :

هذه الخطة تهدف لتحقيق الاهداف العامة الاتية :-

(أ) تقديم الدعم اللازم للقطاع الصناعى بما يدفع الانتاج الصناعى الوطنى ويمكنه من المنافسة فى الاسواق الداخلية والخارجية.

(ب) رفع مهارات وكفاءات الموارد البشرية فى القطاع الصناعى وذلك عن طريق إقامة مراكز التدريب الصناعي وتنظيم برامج تدريبية.

(ج) تشجيع اقامة المعارض المحلية والخارجية وتفويج البعثات التسويقية وتعميق مضامين الثقافة الصناعية وجعل الصناعة ثقافة متاحة بما يساعد فى ترويج المنتجات الصناعية الوطنية.

(د) انشاء مركز لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المهتمة اقليمياً ودولياً.

(هـ) رفع الطاقات الانتاجية والوصول لمستويات تشغيل عالية فى جميع القطاعات الصناعية وبخاصة القطاعات ذات الميزات النسبية والتنافسية.

(و) تشجيع القطاع الخاص لانشاء شركات خاصة او شركات مساهمة عامة لتوفير مدخلات الانتاج وغيرها من احتياجات المصانع.

(ز) الارتقاء بالخبرات فى المجالات الصناعية المختلفة وصولاً لادارات صناعية فاعلة فى جميع المجالات الفنية والادارية مع اعادة الهيكلة المطلوبة لانطلاق هذا القطاع.

(ح) توثيق الصلات مع مؤسسات الحكم الولائى والمحلى عن طريق الزيارات وتنظيم المؤتمرات والسمنارات والورش وغيرها لمناقشة قضايا ومشاكل الصناعة والعمل على حلها.

(ط) اكمال بناء قواعد وشبكات المعلومات الصناعية ووضع الضوابط الخاصة باستمرار تغذية وتحديث البيانات والمعلومات الصناعية المتداولة.

(ى) إنشاء صندوق لدعم الصناعة والتكنولوجيا الصناعية والتعاون مع المصارف المتخصصة واشراك الجهات ذات الصلة محلياً ودولياً.

(ك) رفع حصيلة الصادرات الصناعية.

(ل) تأطير العلاقات بين الصناعات الثقيلة والخفيفة كصناعات مغذية لها.

(م) تطبيق نظم إدارة البيئة بكافة المناطق الصناعية والمنشآت الصناعية.

## 5/1 الاهداف العامة للخطة :

هذه الخطة تهدف لتحقيق الاهداف العامة الاتية :-

(أ) تقديم الدعم اللازم للقطاع الصناعى بما يدفع الانتاج الصناعى الوطنى ويمكنه من المنافسة فى الاسواق الداخلية والخارجية.

(ب) رفع مهارات وكفاءات الموارد البشرية فى القطاع الصناعى وذلك عن طريق إقامة مراكز التدريب الصناعي وتنظيم برامج تدريبية.

(ج) تشجيع اقامة المعارض المحلية والخارجية وتفويج البعثات التسويقية وتعميق مضامين الثقافة الصناعية وجعل الصناعة ثقافة متاحة بما يساعد فى ترويج المنتجات الصناعية الوطنية.

(د) انشاء مركز لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات المهتمة اقليمياً ودولياً.

(هـ) رفع الطاقات الانتاجية والوصول لمستويات تشغيل عالية فى جميع القطاعات الصناعية وبخاصة القطاعات ذات الميزات النسبية والتنافسية.

(و) تشجيع القطاع الخاص لانشاء شركات خاصة او شركات مساهمة عامة لتوفير مدخلات الانتاج وغيرها من احتياجات المصانع.

(ز) الارتقاء بالخبرات فى المجالات الصناعية المختلفة وصولاً لادارات صناعية فاعلة فى جميع المجالات الفنية والادارية مع اعادة الهيكلة المطلوبة لانطلاق هذا القطاع.

(ح) توثيق الصلات مع مؤسسات الحكم الولائى والمحلى عن طريق الزيارات وتنظيم المؤتمرات والسمنارات والورش وغيرها لمناقشة قضايا ومشاكل الصناعة والعمل على حلها.

(ط) اكمال بناء قواعد وشبكات المعلومات الصناعية ووضع الضوابط الخاصة باستمرار تغذية وتحديث البيانات والمعلومات الصناعية المتداولة.

(ى) إنشاء صندوق لدعم الصناعة والتكنولوجيا الصناعية والتعاون مع المصارف المتخصصة واشراك الجهات ذات الصلة محلياً ودولياً.

(ك) رفع حصيلة الصادرات الصناعية.

(ل) تأطير العلاقات بين الصناعات الثقيلة والخفيفة كصناعات مغذية لها.

(م) تطبيق نظم إدارة البيئة بكافة المناطق الصناعية والمنشآت الصناعية.

## 6/1 الأهداف الكمية للخطة :

تهدف هذه الخطة بنهاية العام 2004م لتحقيق الاهداف الكمية الاتية :

(أ) تحقيق معدل نمو فى الصناعات التحويلية (عدا تكرير البترول) يقدر بنسبة 5% بنهاية العام لتتسق مع استراتيجية الوزارة للخمسة سنوات القادمة والتى تهدف الى التوصل الى استخدامات لاتقل عن 80% من الطاقات الانتاجية المتاحة فى الصناعات الاستراتيجية الكبرى والمتوسطة و 65% للصناعات الصغيرة والحرفية بنهاية عام 2007م.

(ب) زيادة الصادرات الصناعات التحويلية بنسبة 15% بنهاية السنة.

(ج) زيادة مساهمة الصناعة التحويلية فى الايرادات الضريبية للدولة بنسبة 5% (عن طريق زيادة الانتاج وليس زيادة الشريحة الضريبية).

(د) زيادة مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 5%.

(هـ) زيادة حجم الاستثمار المستقطب بنسبة لاتقل عن 20%من حجم الاستثمارات المستقطبة فى عام 2003م.

## 6/1 الأهداف الكمية للخطة :

تهدف هذه الخطة بنهاية العام 2004م لتحقيق الاهداف الكمية الاتية :

(أ) تحقيق معدل نمو فى الصناعات التحويلية (عدا تكرير البترول) يقدر بنسبة 5% بنهاية العام لتتسق مع استراتيجية الوزارة للخمسة سنوات القادمة والتى تهدف الى التوصل الى استخدامات لاتقل عن 80% من الطاقات الانتاجية المتاحة فى الصناعات الاستراتيجية الكبرى والمتوسطة و 65% للصناعات الصغيرة والحرفية بنهاية عام 2007م.

(ب) زيادة الصادرات الصناعات التحويلية بنسبة 15% بنهاية السنة.

(ج) زيادة مساهمة الصناعة التحويلية فى الايرادات الضريبية للدولة بنسبة 5% (عن طريق زيادة الانتاج وليس زيادة الشريحة الضريبية).

(د) زيادة مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 5%.

(هـ) زيادة حجم الاستثمار المستقطب بنسبة لاتقل عن 20%من حجم الاستثمارات المستقطبة فى عام 2003م.

## 6/1 الأهداف الكمية للخطة :

تهدف هذه الخطة بنهاية العام 2004م لتحقيق الاهداف الكمية الاتية :

(أ) تحقيق معدل نمو فى الصناعات التحويلية (عدا تكرير البترول) يقدر بنسبة 5% بنهاية العام لتتسق مع استراتيجية الوزارة للخمسة سنوات القادمة والتى تهدف الى التوصل الى استخدامات لاتقل عن 80% من الطاقات الانتاجية المتاحة فى الصناعات الاستراتيجية الكبرى والمتوسطة و 65% للصناعات الصغيرة والحرفية بنهاية عام 2007م.

(ب) زيادة الصادرات الصناعات التحويلية بنسبة 15% بنهاية السنة.

(ج) زيادة مساهمة الصناعة التحويلية فى الايرادات الضريبية للدولة بنسبة 5% (عن طريق زيادة الانتاج وليس زيادة الشريحة الضريبية).

(د) زيادة مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 5%.

(هـ) زيادة حجم الاستثمار المستقطب بنسبة لاتقل عن 20%من حجم الاستثمارات المستقطبة فى عام 2003م.

# الفصل الثاني

## 2/ أنشطة ومشروعات رئاسة لوزارة

### 1/2 الإدارة العامة للإحصاء و المعلومات :

فى مجال الاحصاء والمعلومات سيتم تنفيذ الانشطة التالية :-

### 1/1/2 فى مجال الاحصاء الصناعى :

(أ) تحديث بيانات المسح الصناعى عن طريق:-

- عينة من المنشآت الصناعية فى القطاع الخاص على أن يتم مسح المنشآت الحكومية ومنشآت القطاع الخاص الكبرى مسحاً شاملاً.
- جمع البيانات عن طريق السجل الصناعي.

(ب) حساب الرقم القياسى للإنتاج الصناعى.

(ج) جمع البيانات الصناعية غير المباشرة مثل (إحصاءات التجارة الخارجية، بيانات عن المنشآت الصناعية، . . . الخ).

(د) تحليل البيانات بالقواعد والبرامج الإحصائية المتخصصة وإبرازها فى صور وأشكال مبسطة لتسهيل إستخدامها بواسطة المتعاملين معها.

(هـ) اصدار النشرات والمطبقات والدوريات التي توضح المعلومات والارقام ومعدلات التغيرات في القطاع الصناعي بقطاعاته الفرعية المختلفة.

### 2/1/2 فى مجال نظم المعلومات والشبكات :

(أ) الإستمرار فى تصميم قواعد البيانات الخاصة بكل إدارة بالوزارة وتطويرها بعد تحليل النظم اليدوية الخاصة بالإدارات المختلفة.

(ب) الإستمرار فى بناء وتطوير الموقع الخاص بوزارة الصناعة على شبكة الإنترنيت.

(ج) الاستمرار فى تطبيق البرامج القياسية لتطوير العمل بالوزارة (الحسابات ، المخازن والمهمات والمشتروات، العطاءات، شئون المستخدمين . . . الخ) بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(د) ربط الوحدات التابعة للوزارة بشبكة معلومات الوزارة وكذلك المؤسسات الأخرى مثل الجمارك، المواصفات، الجهاز المركزى للإحصاء . . . الخ.

(هـ) العمل على تفعيل البريد الإلكترونى عبر الإدارات من خلال الشبكة الداخلية (نظام الإنترانيت) والشبكات الإقليمية والدولية (عبر الإنترنيت).

# الفصل الثاني

## 2/ أنشطة ومشروعات رئاسة لوزارة

### 1/2 الإدارة العامة للإحصاء و المعلومات :

فى مجال الاحصاء والمعلومات سيتم تنفيذ الانشطة التالية :-

### 1/1/2 فى مجال الاحصاء الصناعى :

(أ) تحديث بيانات المسح الصناعى عن طريق:-

- عينة من المنشآت الصناعية فى القطاع الخاص على أن يتم مسح المنشآت الحكومية ومنشآت القطاع الخاص الكبرى مسحاً شاملاً.
- جمع البيانات عن طريق السجل الصناعي.

(ب) حساب الرقم القياسى للإنتاج الصناعى.

(ج) جمع البيانات الصناعية غير المباشرة مثل (إحصاءات التجارة الخارجية، بيانات عن المنشآت الصناعية، . . . الخ).

(د) تحليل البيانات بالقواعد والبرامج الإحصائية المتخصصة وإبرازها فى صور وأشكال مبسطة لتسهيل إستخدامها بواسطة المتعاملين معها.

(هـ) اصدار النشرات والمطبقات والدوريات التي توضح المعلومات والارقام ومعدلات التغيرات في القطاع الصناعي بقطاعاته الفرعية المختلفة.

### 2/1/2 فى مجال نظم المعلومات والشبكات :

(أ) الإستمرار فى تصميم قواعد البيانات الخاصة بكل إدارة بالوزارة وتطويرها بعد تحليل النظم اليدوية الخاصة بالإدارات المختلفة.

(ب) الإستمرار فى بناء وتطوير الموقع الخاص بوزارة الصناعة على شبكة الإنترنيت.

(ج) الاستمرار فى تطبيق البرامج القياسية لتطوير العمل بالوزارة (الحسابات ، المخازن والمهمات والمشتروات، العطاءات، شئون المستخدمين . . . الخ) بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(د) ربط الوحدات التابعة للوزارة بشبكة معلومات الوزارة وكذلك المؤسسات الأخرى مثل الجمارك، المواصفات، الجهاز المركزى للإحصاء . . . الخ.

(هـ) العمل على تفعيل البريد الإلكترونى عبر الإدارات من خلال الشبكة الداخلية (نظام الإنترانيت) والشبكات الإقليمية والدولية (عبر الإنترنيت).

# الفصل الثاني

## 2/ أنشطة ومشروعات رئاسة لوزارة

### 1/2 الإدارة العامة للإحصاء و المعلومات :

في مجال الاحصاء والمعلومات سيتم تنفيذ الانشطة التالية :-

### 1/1/2 في مجال الاحصاء الصناعي :

(أ) تحديث بيانات المسح الصناعي عن طريق:-

- عينة من المنشآت الصناعية في القطاع الخاص على أن يتم مسح المنشآت الحكومية ومنشآت القطاع الخاص الكبرى مسحاً شاملاً.
- جمع البيانات عن طريق السجل الصناعي.

(ب) حساب الرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

(ج) جمع البيانات الصناعية غير المباشرة مثل (إحصاءات التجارة الخارجية، بيانات عن المنشآت الصناعية، . . . الخ).

(د) تحليل البيانات بالقواعد والبرامج الإحصائية المتخصصة وإبرازها في صور وأشكال مبسطة لتسهيل إستخدامها بواسطة المتعاملين معها.

(هـ) اصدار النشرات والمطبقات والدوريات التي توضح المعلومات والارقام ومعدلات التغيرات في القطاع الصناعي بقطاعاته الفرعية المختلفة.

### 2/1/2 في مجال نظم المعلومات والشبكات :

(أ) الإستمرار في تصميم قواعد البيانات الخاصة بكل إدارة بالوزارة وتطويرها بعد تحليل النظم اليدوية الخاصة بالإدارات المختلفة.

(ب) الإستمرار في بناء وتطوير الموقع الخاص بوزارة الصناعة على شبكة الإنترنيت.

(ج) الاستمرار في تطبيق البرامج القياسية لتطوير العمل بالوزارة (الحسابات ، المخازن والمهمات والمشتروات، العطاءات، شئون المستخدمين . . . الخ) بالتنسيق مع الجهات المختصة.

(د) ربط الوحدات التابعة للوزارة بشبكة معلومات الوزارة وكذلك المؤسسات الأخرى مثل الجمارك، المواصفات، الجهاز المركزي للإحصاء . . . الخ.

(هـ) العمل على تفعيل البريد الإلكتروني عبر الإدارات من خلال الشبكة الداخلية (نظام الإنترانيت) والشبكات الإقليمية والدولية (عبر الإنترنيت).